

# أضواء على عدم صحتيّ الخلاف في الشريعة ودوافعه الأساسية للدكتور سالم عليّ الشقفي

تعريف الاختلاف :

اللفظان (خلاف) و(اختلاف) قد يفترقان تحديداً ويجتمعان معنى ويظهر ذلك من خلال تعابير معاجم اللغة ، وأهل الفقه عند الكلام على كل منهما .

فلفظ (خلاف) يقول عنه في لسان العرب<sup>(١)</sup> / الخلاف : المضادة . وقد خالفه مخالفة وخلافاً .. والخلاف : الخلف ... ورجل خالف وخالفته أي يخالف ، كثير الخلاف ... ورجل خلفانة : مخالف .

وعن لفظ اختلاف يقول ابن منظور أيضاً :

تخالف الامران ، واختلفا : لم يتفقا ، وكل ما لم يتساو فقد تخالف واختلف أ . هـ .

ويقول التهانوي<sup>(٢)</sup> : ( الاختلاف ) :  
لغة ضد الاتفاق : وهكذا تجد أن بعض العلماء حاول التمييز بين اللفظين ، ولذلك يقول التهانوي<sup>(٣)</sup> : ان ( الاختلاف ) يستعمل في قول بني علي دليل ، ( والخلاف ) فيما لا دليل عليه ، كما في بعض حواشي الارشاد ، ويؤيده ما في غاية التحقيق منه : أن القول المرجوح

(٢) (٣) كشف اصطلاحات الفنون ٢٢٠/٢

(١) لسان العرب لابن منظور ٩٠ ، ٩١ .

بنحوه صاحبُ مفتاح السعادة في موضوعات العلوم<sup>(٣)</sup> حيث يقول/علم الخلاف : هو علم باحث عن وجوه الاستنباطات المختلفة من الأدلة الاجمالية والتفصيلية ، الذاهب الى كل منها طائفة من العلماء أفضلهم وأمثلهم أبو حنيفة - ومن أصحابه : أبو يوسف ومحمد وزفر - والامام الشافعي ، والامام مالك والامام أحمد بن حنبل رضي الله عنهم أجمعين ، ثم البحث عنها بحسب الابرام والنقض لأي وضع أريد في تلك الوجوه .

وقد ورد التنصيص على استعمال احدى اللفظتين في معناهما الجامع ، فقد جاء في منح الشفا الشافيات<sup>(٤)</sup> للشيخ منصور البهوتي : واعتمدت في نقل الخلاف على الكتب المعتمدة في ذلك - يريد كتب المذهب الحنبلي - كالانصاف والفروع ، وعلى عزو الأدلة والخلاف العالي - يعني الخلاف بين المذاهب - على الشرح الكبير وغيره - ويقول في مكان

في مقابلة الراجح يقال له : خلاف ، لا اختلاف . وعلى هذا قال المولوي عصام الدين في حاشية الفوائد الضيائية<sup>(١)</sup> المراد بالخلاف : عدم اجتماع المخالفين وتأخر المخالف .

والمراد بالاختلاف : كون المخالفين معاصرين منازعين .

والحاصل منه : ثبوت الضعف في جانب المخالف في الخلاف وعدم ضعف في جانب الاختلاف ، لانه ليس فيه خلاف ما تقرر .

قلت : والذي ظهر من خلال ما ذكر : أن خالف خلافا مخالفة : ضد وافق . . . وتخالفوا واختلفوا : ضد توافقوا واتفقوا . فلا يوجد فرق ظاهر في المعنى ولذلك ترى السيد الشريف في التعريفات<sup>(٢)</sup> يقول : الخلاف منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق ، أو لإبطال باطل . فلم يفرق بين اللفظتين في المعنى . . . وقد وافقه

(٣) مفتاح السعادة ومصباح السيادة لاحمد مصطفى الشهير بطاش كبري زاده . . ٣٠٦/١ .

(٤) منح الشفا الشافيات في شرح المفردات للشيخ منصور البهوتي ص ٧ .

(١) حاشية الفوائد الضيائية للمولوي عصام الدين ص ٢٤٦ .

(٢) التعريفات لأبي الحسن علي بن محمد الجرجاني المعروف بالسيد الشريف ص ٥٣ .

الخلاف الحاصل في الشريعة عرضي  
الوقوع وليس حتمي الوقوع :

يشاهد المرء اختلاف أقوال مع اتفاق  
محال في الفقه الاسلامي فيحار فكره  
ويمتريء في أمره امام مفهوميين متغايرين ،  
أحدهما امامه شريعة سمحاء أنزلها رب  
السماء لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من  
خلفها ..

وثانيهما : اختلاف عند التطبيق في  
بعض أحكامها . فيتردد في الجواب ويقف  
في العمل ، ويظن بنفسه الظنونا ..

والمرء الذي أعنيه أو افترضه هو شخص  
لم يحظ بالاطلاع على حقيقة هذا  
الخلاف الحاصل في الفروع الفقهية بين  
الفقهاء ، ويظهر ذلك من خلال بريق  
المقدمات التالية :

- (١) هل الشريعة الاسلامية ترجع الى  
قول واحد في فروعها ؟
- (٢) أو هل الشريعة موضوعة على وجود  
الخلاف فيها ؟
- (٣) وعلى الجواب بلا ، كيف وقع

آخر من تعليق له على نظم العمري<sup>(١)</sup> ففي  
فروع الفقه حيث اختلفوا ... الخ وصرح  
بذكر الائمة الاربعة ، عليك أن تنظر الى  
كتب الاسلام المشتملة على بيان الخلاف  
العالي أن الامام أحمد لم ينفرد بقول الا  
لدليل ... على أنه يحسن أن نشير مع  
ذلك الى ان الفقهاء - أحياناً - يرمزون  
بكلمة (خلاف) الى ما يجري بين  
المذاهب والفرق من الخلاف ، وبكلمة  
(اختلاف) الى ما يجري بين أصحاب  
المذهب الواحد ولا مشاحة في  
الاصطلاح ..

فائدة الخلاف وأهميته في الفقه  
الاسلامي :

- (١) دفع الشكوك عن المذاهب وإيقاعها  
في المذهب المخالف<sup>(٢)</sup> .
- (٢) الوقوف على مسالك الائمة في  
الاجتهاد والموازنة بينها .
- (٣) لمعرفة ما تطمئن اليه النفس من  
الاحكام الشرعية .

(٢) مفتاح السعادة / لطاش كبري زاده ٣٠٧/١

(١) النظم المفيد الاحمد في مفردات الامام احمد لمحمد  
ابن علي العمري المقدسي ص ١٤ ..

الآية ٨٢ ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً﴾ .

فنفى أن يقع فيه الخلاف بمعنى التفاوت والتناقض<sup>(٢)</sup> ، ولو كان فيه ما يقتضي قولين مختلفين متضادين<sup>(٣)</sup> لم يصدق عليه هذا الكلام على حال ..

وقوله تعالى في سورة النساء آية ٥٩ ﴿فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ...﴾ الآية .

وهذه الآية صريحة في رفع النزاع والاختلاف فإنه رد المتنازعين إلى الشريعة ، وليس ذلك إلا ليرتفع الاختلاف ، ولا يرتفع الاختلاف إلا بالرجوع إلى شيء واحد ..

وقال تعالى في سورة آل عمران الآية ١٠٥ ﴿ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات﴾ الآية ... والبيانات هي : أدلة الشريعة فلولا أنها لا تقتضي الاختلاف ولا تقبله ألينة لما قيل لهم من بعد كذا ، ولكان لهم فيها بالغ

الخلاف في الفقه الاسلامي ؟ وهل يمكن رفعه ؟ .

الشريعة الاسلامية ترجع الى قول واحد :  
المعلوم من الدين بالضرورة أن الشريعة الاسلامية ترجع الى قول واحد وان الحق في واحد من الأقوال مصيبه هو المصيب وله أجران ، ومخطئه هو المخطيء ، وله أجر واحد على صدق نيته ومحاولته الوصول إلى الحق .

وقد أوسع الكلام في ذلك أكابر العلماء وأكاثرم نجتزئ بما ذكره بعضهم ومنهم الشاطبي<sup>(١)</sup> حيث قال : الشريعة كلها ترجع الى قول واحد في فروعها وان كثر الخلاف ، كما أنها في اصولها كذلك ولا يصلح فيها غير ذلك ... والدليل عليه امور :

وهذه الامور ذكرها هناك وأضيف اليها هنا من الأدلة ما ذكرها غيره على ما يلي :  
أولا : أدلة القرآن :

من ذلك قوله تعالى في سورة النساء

(٢) تفسير القرطبي ٢٩٠/٥ وفتح القدير للشوكاني ٤٩١/١ .

(٣) تفسير ابن كثير ٥٢٩/١ .

(١) الموافقات في اصول الاحكام لابي اسحاق الشاطبي

العدر وهذا غير صحيح فالشريعة لا اختلاف فيها . وقال تعالى : سورة الانعام آية ١٥٣ ﴿ وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ .

فبين أن طريق الحق واحد وذلك عام في جملة الشريعة وتفصيلها .

وقوله تعالى من سورة الشورى الآية ١٣ ﴿ شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا ﴾ الى قوله تعالى ﴿ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ .

ثم ذكر بني اسرائيل وحذر من الاخذ بستتهم فقال في سورة الشورى الآية ١٤ ﴿ وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بِغَيَابِهِمْ ﴾ .

ومما استدل به ابن قدامة<sup>(١)</sup> على أن الحق في واحد من الاقوال قوله تعالى في سورة الانبياء آية ٧٩ ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ .. ﴾ الى قوله تعالى ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ فلو استويا في اصابة الحكم لم

يكن لتخصيص سليمان بالفهم معنى . وقال ابن حزم<sup>(٢)</sup> فان تلك الآيات ناصة نصا جليا على أن الحق في واحد . ومما جاء في السنة من النهي عن الاختلاف قول الرسول (ﷺ) .. « .. لا تختلفوا فان كان قبلكم اختلافوا فهلكوا .. »<sup>(٣)</sup> .

وقوله عليه الصلاة والسلام « انما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب »<sup>(٤)</sup> . فالشريعة الاسلامية منعت ابتداء من انشاء الاختلاف والتنازع في الدين ... ولا تنهى عن شيء وجد بعينه فيها كما قال البعض « دل على جواز وجوده فيها فان هذا سيأتي تحقيقه ، بل حذرت منه ورفعت التكليف عما ليس في وسع الانسان إدراكه بل وأُعْطِيَ المجتهد اجرا على بذل الوسع وحسن النية لاصابة الحق : حيث قال عز وجل : ﴿ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ وقال صلى الله عليه وسلم « واذا ، اجتهد ثم أخطأ فله أجر »<sup>(٥)</sup> .

(٤) صحيح مسلم - العلم - ٥٧/٨ .

(٥) البخاري ١٣٣/٩

(١) روضة الناظر لابن قدامة ص ١٩٥

(٢) الاحكام لابن حزم ٧٨/٥

(٣) صحيح البخاري - خصومات - ١٥٨/٢

(٢) وحديث : « اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، واذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر » (٣) .

وهو صريح في أنه يحكم باجتهاده فيخطيء ويؤجر دون أجر المصيب .

ثالثا : ومن الاجماع استدلووا :

بأن الصحابة رضي الله عنهم اشتهر عنهم في وقائع لا تحصى اطلاق الخطأ على المخطيء من المجتهدين .

قال ابن عبد البر (٤) نقلا عن المزني : وقد اختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطأ بعضهم بعضا ونظر بعضهم في أقاويل بعض وتعقبها ولو كان قولهم كله صوابا عندهم لما فعلوا ذلك . ومن ذلك :

أ - فقد جاء عن ابن مسعود في غير مسألة أنه قال : أقول فيها برأيي ، فان يك صوابا فمن الله وان يك خطأ فمني واستغفر الله .

ب - وغضب عمر بن الخطاب رضي

قال المزني صاحب الشافعي (١) ذم الله الاختلاف ، وأمر عنده بالرجوع الى الكتاب والسنة .

ثانيا : ومن أدلة السنة على أن الحق في واحد من الأقوال :

(١) حديث أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : انما أنا بشر وانكم تختصمون اليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضي نحوما اسمع فمن قضيت له بحق أخيه فلا يأخذه فانما اقطع له قطعة من النار . الحديث متفق عليه (٢) .

فالنبي صلى الله عليه وسلم أخبر بأنه يقضي للانسان بحق أخيه أحيانا وهو لا يعلم - ولو كان يآثم بذلك لم يفعله صلى الله عليه وسلم ولو كان ما قضى به هو الحكم عند الله تعالى لما قال «فمن قضيت له بحق أخيه» لان الحكم عند الله لا يختلف باختلاف لحن المتخاصمين أو تساويهما .

(٣) صحيح البخاري ١٣٣/٩

(٤) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٨٤/٢ .

(١) الموافقات للشاطبي ٧٥/٤

(٢) صحيح البخاري الاحكام ٨٦/٩

قال بعض أهل العلم<sup>(٤)</sup> هذا المذهب أوله سفسطة وآخره زندقة ، لانه في الابتداء يجعل الشيء ونقيضه حقا وبالاخرة يخير المجتهدين بين النقيضين عند تعارض الدليلين ويختار من المذاهب أطيبها عنده ..

الوجه الثاني : لو كان كل مجتهد مصيباً لجاز لكل واحد من المجتهدين في القبلة أن يقتدي كل واحد منهما بصاحبه لان كل واحد منهما مصيب ، وصلاته صحيحة فلم لا يقتدي بمن صلاته صحيحة في نفسه ؟ .. ثم يجب أن يطوى بساط المناظرات في الفروع ، لكون كل واحد منهم مصيباً لا فائدة في نقله عن ما هو عليه ولا تعريفه ما عليه خصمه ...<sup>(٥)</sup> .

الوجه الثالث : من أدلة المعنى : أن عامة أهل الشريعة أثبتوا في القرآن والسنة ، الناسخ والمنسوخ على الجملة ، وحذروا من الجهل به والخطأ فيه ، ومعلوم - أن الناسخ والمنسوخ انما هو فيما بين دليلين متعارضين ، بحيث لا

الله عنه من اختلاف أبي بن كعب وابن مسعود ، في الصلاة في الثوب الواحد ..<sup>(١)</sup> .

ج - وردت عائشة قول أبي هريرة لقطع المرأة الصلاة ، وقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا معترضة بين يديه وبين<sup>(٢)</sup> القبلة وهذا غيظ من فيض ممما ذكره ابن عبد البر فقط من ذلك عشرين مثلاً .

رابعا : ومن أدلة العقل على أن الحق في واحد ، وجوه :

احدها : ان مذهب من يقول بالتصويب ( أي أن كل مجتهد مصيب ) محال في نفسه لأنه يؤدي الى الجمع بين النقيضين وهو أن يكون يسير النبيذ حراما حلالا ، والنكاح بلا ولي صحيحا فاسدا .. اذ ليس في المسألة حكم معين ، .. وقول كل واحد من المجتهدين ، حق وصواب مع تنافيهما<sup>(٣)</sup> .

(٤) المستصفي للغزالي ٣٦٧/٢ .

(٥) روضة الناظر بالمكان السابق .

(١) صحيح البخاري ١٠٣/١

(٢) البخاري ١٣٧/١

(٣) روضة الناظر لابن قدامة ص ١٩٥

يصح اجتماعهما بحال والا لما كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا والفرض خلافه .

فلو كان الاختلاف من الدين لما كان لاثبات الناسخ والمنسوخ - من غير نص قاطع فيه - فائدة . . . إذ كان يصح العمل بكل واحد منهما ابتداء ودواما استنادا الى أن الاختلاف أصل من أصول الدين ، لكن هذا كله باطل بالاجماع .

الوجه الرابع : أنه لو كان في الشريعة مساع للخلاف لأدى الى تكليف ما لا يطاق لان الدليلين اذا فرضنا تعارضهما وفرضناهما مقصودين معا للشارع فاما أن يقال إن المكلف مطلوب بمقتضاهما ، أولا ، أو مطلوب بأحدهما دون الآخر والجميع غير صحيح .

فالاول يقتضي إفعال لا تفعل لمكلف واحد من وجه واحد وهو عين التكليف بما لا يطاق .

والثاني باطل لانه خلاف الفرض . وكذلك الثالث : اذا كان الغرض توجه

الطلب بهما فلم يبق الا الاول فيلزم منه ما تقدم . .

الوجه الخامس من أدلة العقل : أن الاصوليين اتفقوا على اثبات الترجيح بين الأدلة المتعارضة اذا لم يمكن الجمع وانه لا يصح إعمال دليلين متعارضين جزافا من غير نظر في ترجيح أحدهما على الآخر ، والقول بثبوت الخلاف في الشريعة يرفع الترجيح جملة إذ لا فائدة فيه ولا حاجة اليه ، على فرض ثبوت الخلاف اصلا شرعيا لصحة وقوع التعارض في الشريعة ، لكن ذلك فاسد فما أدى اليه مثله (١) .

### شبهة حول حتمية الخلاف

الشبهة تقول : اذا كان ثمة ما يدل على رفع الاختلاف فثم ما يقتضي وقوعه ، في الشريعة الاسلامية ، وقد وقع ؟!

بعبارة اخرى : كيف نوفق بين نهى الشريعة عن الاختلاف وبين وقوعه المشاهد فيها ؟ والدليل على وجوده فيها وفتح بابه ، امور منها :

(١) إنزال المتشابهات (٢) فانها مجال



في الشريعة تعارض الأدلة ، إلا أن ماتقدم من الأدلة على منع الاختلاف يحمل على الاختلاف في أصل الدين لا في فروعه بدليل وقوعه في الفروع من لدن زمان الصحابة الى زماننا . أ هـ (٢) .

### الجواب على هذه الشبهة

ان هذه الشبهة المعترض بها يجب تحقيق النظر فيها بحسب هذه المسألة فانها من المواضع المخيلة كما قاله أبو اسحاق الشاطبي (٣) .

(١) أما مسألة المتشابهات : فلا يصح أن يدعى فيها انها موضوعة في الشريعة قصد الاختلاف شرعا ، لان هذا قد تقدم في الأدلة السابقة ما يدل على فساده وكونها قد وضعت ( ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيى عن بينة ) لانظرفيه فقد قال تعالى ﴿ ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم ﴾ ففرق بين الوضع القدرى الذي لا حجة فيه للعبد ، وهو الموضوع على وفق الارادة التي لا مرد لها ، وبين الوضع الشرعى الذي لا يستلزم

للاختلاف لتباين الانظار ، واختلاف الآراء والمدارك وهو سبيل للاختلاف ... فلا يصح أن يُنفى عن الشارع رفع مجال الاختلاف جملة .

(٢) ومنها : الامور الاجتهادية التي جعل الشارع فيها للاختلاف مجالا ...

وشرع القياس ، ووضع الظواهر التي تختلف في امثالها النظر ، ليجتهدوا ، ويخطئوا ، ولذلك نبه الحديث السابق على هذا ( اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران (١) فهذا موضع اخر من مواضع الخلاف بسبب وضع محاله .

(٣) ومنها : أن العلماء الراسخين والائمة المتقنين اختلفوا هل كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد ؟ والجميع سوغوا هذا الاختلاف وهو دليل على أن له مساغا في الشريعة على الجملة .

وأيضاً : فالقائلون بالتصويب معنى كلامهم أن كل قول صواب ، وان الاختلاف حق ، وانه غير منكرو ولا محظور في الشريعة ... والاختلاف عند العلماء لا ينشأ الا من تعارض الأدلة ، فقد ثبت اذا

(٣) الموافقات لأبي اسحاق الشاطبي ٧٨/٤

(١) صحيح البخاري ١٣٣/٩

(٢) الموافقات للشاطبي ٧٨ - ٧٧/٤

حجة من حجج الاختلاف .. بل هو مجال استفراغ الوسع في طلب مقصد الشارع المتحد ..

وان قيل ان الكل مصيبون ، فليس على الاطلاق ، بل بالنسبة الى كل مجتهد أو من قلده ، لاتفاقهم على أن كل مجتهد لا يجوز له الرجوع عما أداه اليه اجتهاده ..

وعلى هذا الرأي لا يسوغ الا قول واحد لم يثبت به اختلاف مقرر على كل حال والجميع يحومون حول إصابة قصد الشارع ، لا حول قولين مقررين .. وأما مسألة التعارض فليس ذلك التعارض الا في الظاهر أو في انظار المجتهدين ، لا على الحقيقة كما لا ينكره مسلم<sup>(١)</sup> .

(٤) وأما ما قيل من اختلاف الصحابة ، وان اختلافهم رحمة .. فليس المقصود به الا لانهم فتحوا باب الاجتهاد لمن بعدهم بممارستهم الاجتهاد ، ذلك لان الله جعل في مسائل الشريعة سعة ، ووسع فيها مجال الاجتهاد ، فلما اجتهدوا ونشأ من

وفق الارادة التي لا مرد لها ، وبين الوضع البشري الذي لا يستلزم وفق الارادة وقد قال ﴿ يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً ﴾ ..

فمسألة المتشابهات من الثاني لا من الاول ، إذ أفلا يدل على وضع الاختلاف شرعا ، بل وضعها للابتلاء .. فليس في المسألة الا أمر واحد لا أمران ولا ثلاثة ، ولم يكن إنزال المتشابهات علما للاختلاف ولا أصلا فيه ..

(٢) وأما الاذن بالاجتهاد لهم مع علمه تعالى بحصول الاختلاف .. فانه ليس علما للاختلاف ، ولا أصلا فيه كما تقدمت الإشارة ، والا لم ينقسم المختلفون فيه الى مصيب ومخطيء ، بل كان الجميع مصيبين لأنهم لم يخرجوا عن قصد الواضع للشريعة ولانه قد تقدم ان الإصابة انما هي بموافقة قصد الشارع وان الخطأ بمخالفته ..

(٣) وعلى كل تقدير ان قيل بان المصيب واحد ، فقد شهد أرباب هذا القول بأن الموضوع ليس مجالا للاختلاف ، ولا هو

(١) بنحوه في الموافقات للشاطبي ٧٩/٤ - ٨٢

- (١) كون الحامل تعتد بوضع الحمل<sup>(٤)</sup>
- (٢) وان الغسل يجب بمجرد الايلاج ، وان لم ينزل<sup>(٥)</sup>
- (٣) وأن المتعة - أي متعة النساء - حرام<sup>(٦)</sup> .
- (٤) وان النبيذ المسكر حرام<sup>(٧)</sup> . . . متفق عليه .
- (٥) وان المسلم لا يقتل بكافر<sup>(٨)</sup> . . . رواه البخاري .
- (٦) وان دية الاصابع سواء<sup>(٩)</sup> . . . رواه البخاري وغيره .
- (٧) وان يد السارق تقطع في ثلاثة دراهم<sup>(١٠)</sup> . . . رواه الجماعة .
- (٨) وان المحرم له استدانة الطيب دون ابتدائه<sup>(١١)</sup> . . . رواه البخاري .
- (٩) وان المصرة يرد معها عوض اللبن

اجتهادهم في تحري الصواب اختلاف سهل على من بعدهم سلوك الطريق ، ولذلك قال عمر بن عبد العزيز : ما يسرني أن لي باختلافهم حمر النعم . قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup> : ان قول من قال : ان اختلافهم رحمة موافق ما تقدم - يعني ما اشير اليه - وذلك لانه ثبت أن الشريعة لا اختلاف فيها وإنما جاءت حاكمة بين المختلفين فيها وفي غيرها من متعلقات الدين فكان ذلك عندهم عاماً في الاصول والفروع . . وقال في الاعتصام<sup>(٢)</sup> أن الشريعة ترجع الى اصل واحد في اصولها وفروعها بمعنى أن الخلاف الذي وقع فيها ليس حتمي الوقوع ابتداء . .

قال ابن القيم في التعقيب على ذلك<sup>(٣)</sup> والمسائل التي اختلف فيها السلف والخلف وقد تيقنا صحة واحد من القولين . . فيها كثير مثل :

(٦) صحيح البخاري ١٦/٨ ونيل الاوطار ١٥١/٦ .  
 (٧) مسلم ١٠٠/٦ واحمد والاربعة بجامع الترمذي مع التحفة ١٠٤/٣  
 (٨) البخاري ١٤/٩  
 (٩) البخاري ١٠/٩  
 (١٠) في البخاري ١٩٩/٨ ونيل الاوطار ١٣١/٧  
 (١١) صحيح البخاري ٢١٩/٢

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر ٨٠/٢  
 (٢) الاعتصام للشاطبي ١١٩/٣ .  
 (٣) اعلام الموقعين ٣٠٠/٣  
 (٤) جامع الترمذي بشرحه تحفة الاحوذى ٣١٣/٢ وصحيح مسلم ٢٠١/٤  
 (٥) اخرجه البخاري وهو يفتح الباري ٣٩٥/١ الحديث رقم ٣٩١

اتاحت لوقوع الخلاف بين العلماء ،  
والدوافع التي هيأت وأتاحت المجال . .  
لحدوث عرضيته للمسائل بعد أن لم تحمله  
الشريعة في أساسها ، يترجم لها ب :

### دوافع الخلاف الاساسية « كيف نشأت وتطورت »

بعد استظهار ما يشير الى طبيعة الخلاف  
الحاصل في الفروع والتيقن ، بما أثبتته  
النصوص أنه لم يكن حتمي الوقوع ابتداء  
بمعنى : أن الحق في واحد ، وانه لا  
يتعدد ، وان المبلغ أوفى بيانه الى المبلغين  
بما لم يدعهم في حاجة لاكثر من ذلك  
البيان ، وان ما وقع من الخلاف كان عارضا  
في طريق الوصول الى مقصود الشارع ،  
بعد أن حام حوله جميع المجتهدين ، لانه  
بحمد الله أمكن الوقوف على ما ظهر  
للعلماء أنه الحق المطلوب في كثير من  
المسائل التي اختلف فيها .

بعدهذا ، وللتأكد من صدق ما قيل فانه  
لا بد لنا من معرفة دوافع هذا الخلاف  
الاساسية للنظر هل كان فيها ما يبرز ويحدد

صاعا من تمر<sup>(١)</sup> متفق عليه .

الى أضعاف أضعاف ذلك من المسائل  
ولهذا صرح الائمة بنقض حكم من حكم ،  
بخلاف كثير من هذه المسائل من غير طعن  
منهم على من قال بها بعد أن بلغ وسعه ،  
في تحري الصحيح .

واحسب بعد هذا كله أنه تجلى للباحث  
الفظن والناقد النزيه أن ما وقع من خلاف في  
فروع الشريعة لم يكن حتمي الوقوع فيها  
وانها لا تحمله في اصلها بل كان عارضا  
وناشئا من قصور بعض المجتهدين عن  
ادراك مرام الشارع من الحكم فيما أنزله من  
النصوص ، والا لما كان ظهر الحق في كثير  
من المسائل التي تقرر فيها الخلاف ، والا  
لما رجع وقبل التخطئة كثير من الصحابة  
الى الحق بعد أن خطأهم الآخرون وظهر  
لهم أنه غاب عنهم وخفي عليهم حكمها  
وهم عرب فصحاء وقد عاصروا الرسول  
صلى الله عليه وسلم زمن الوحي .

واذا كان كذلك فلنسلم القارئ الكريم  
الى ما يطلع من خلاله على الكيفية التي

وليس هذا بدعا من القول فان الله اذن بالاجتهاد لأنبيائه الأولين وأصاب بعضهم وأخطأ البعض كما جاء في قوله تعالى :  
( في سورة الأنبياء ٧٨ ) ﴿وداود وسليمان اذ يحكمان في الحرث .. ﴾ الى قوله تعالى ﴿ففهمناها سليمان وكلاً آتينا حكماً وعلماً﴾ الآية ...

وكذلك نبينا محمد صلى الله عليه وسلم اجتهد في امور الشرع والحرب ومصالح الدنيا والدين كما جاء ذلك منصوصا في قوله تعالى في سورة عبس ﴿عبس وتولى أن جاءه الاغمى﴾ الى قوله تعالى ﴿أما من استغنى فانت له تصدى وما عليك الا يزكى وأما من جاءك يسعى وهو يخشى فانت عنه تلهى .. ﴾ الآيات ..

وكما في قصة أسراء بدر<sup>(١)</sup> .  
والمشاوره مع أصحابه في بذل شطر ثمار المدينة .

وقصة تأبير النخل<sup>(٢)</sup> .

والصحابه رضي الله عنهم اجتهدوا في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كما في

معالم ظروف وقوعه العرضي في الفروع الفقهية بشكل تقبله العقول أم لا ؟ ولكي نصل الى المطلوب من أقرب السبل نستعرض تلك الدوافع التي هيأت لوقوع الخلاف حسب ظروفها وأوقاتها والتي جاءت عبر ثلاثة أزمان .

( ١ ) دوافع الاختلاف في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم :

أ - الدافع الاول : الاذن بالاجتهاد :  
أذن الشارع للناس في التدبر والتأمل في معاني النصوص الشرعية وادراك مراميها ، واستنباط فقهها واحكامها فكان ذلك مظنة لوقوع الخلاف بين العلماء من حيث أن الله عز وجل جعل الناس متفاوتين في عقولهم ومداركهم ودرجة ذكائهم وقوة استعدادهم وملكاتهم ، فاذا كانوا كذلك وقد أباح لهم أن يتدبروا التنزيل ويستنبطوا من الشرع ويستخرجوا الاحكام مع اجتناب التغيير والتبديل ، فانهم بتفاوت قدراتهم ومداركهم معرضون للاختلاف في اجتهادهم . الامر الذي حصل فعلا وثبت عقلا ونقلًا .

قصة الصحابين اللذين تيمما فوجدا الماء ، فأعاد أحدهما ولم يعد الآخر<sup>(١)</sup> .

وقد فتح سبحانه باب الاجتهاد للقادرين عليه من الامة المحمدية ، وقد علم ألا أنهم سيختلفون باختلاف قدراتهم وعقولهم ، فكان ذلك إيذانا بوقوع الاختلاف .. ودافعا أساسيا لحدوثه والامر على ما ذكر ..

ولعل في ذلك حكمة ربانية تتجلى في تفاوت الخلق في الثواب ، الى جانب منح الخلق اليسر والسعة في دينهم ورفع الحرج والاصر عنهم .. الا انه مع ذلك كان ذلك الاذن للعباد في الاجتهاد مدعاة ودافعا الى أن يختلفوا ويتفاوتوا فيما اجتهدوا فيه .

ب - الدافع الثاني : تفاوت الصحابة في ملازمة الرسول صلى الله عليه وسلم والبعد او القرب من مجالس تبليغ الرسول التشريع التي كان يبلغ فيها ، حيث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان

يحدث أو يفتي أو يقضي أو يفعل الشيء فيسمعه أو يراه من يكون حاضرا ، ويبلغه اولئك الى من يلقونهم ، فينتهي علم ذلك الى من يشاء الله من الصحابة والتابعين ... ومن بعدهم ، ثم في مجلس آخر وآخر كذلك .. فيكون عند هؤلاء من العلم ما ليس عند هؤلاء وعند اولئك ما ليس عند اولئك<sup>(٢)</sup>

وقد صور ابن حزم ذلك بقوله<sup>(٣)</sup> قد علم كل أحد أن الصحابة كانوا حوالى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة مجتمعين وكانوا ذوي معاش يطلبونها وفي ضنك من القوت شديد ، وقد جاء ذلك منصوبا وان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر أخرجهم الجوع من بيوتهم فكانوا من محترف في الاسواق ومن قائم على نخله ، ويحضر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل وقت منهم الطائفة اذا .. وجدوا أدنى فراغ مما هم بسبيله .. وقد ذكر ذلك أبو هريرة فقال: <sup>(٤)</sup> ، كان المهاجرون يشغلهم الصقب بالأسواق،

(٣) الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم ١٢٦/٢

(٤) صحيح البخاري ٤٠/١

(١) مسند أبي داود ١٤٢/١

(٢) انظر رفع الملام عن الائمة الاعلام لابن تيمية مع الجزء

٣/ من الكافي ص ٦٣٥ .

الفهم ، والادراك ، والحفظ ،  
والنسيان :

فاما التفاوت في الفهم والادراك فيأتي  
من قبل خضوع دلالة النصوص لمقدار فهم  
السامع وادراكه ، وجودة فكره وصفاء ذهنه  
وحيوية قريحته ومعرفته بالالفاظ ومراتبها  
وتنوع الاساليب ... وهذه الدلالة  
تختلف اختلافا متباينا بتباين السامعين .

وكان هذا التفاوت من أحد الدوافع  
المهيئة للخلاف ، ومن الامثلة على  
صدقه (٣) :

(١) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قد أنكر على عمر فهمه إتيان البيت الحرام  
عام الحديبية من اطلاق قوله صلى الله عليه  
وسلم « انك ستأتيه وتطوف به » (٤) فانه لا  
دلالة في هذا اللفظ على تعيين العام الذي  
يأتونه فيه ولذلك رد صلى الله عليه وسلم  
على عمر بقوله : « أفأخبرتكم أنا نأتيه  
العام ؟ قال عمر : لا » .

(٢) وانكر أيضا صلى الله عليه وسلم  
على عائشة اذا فهمت من قوله تعالى

وكانت الانصار يشغلهم القيام على  
أموالهم ..

وقد أقر بذلك عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه فقال (١) : الهاني الصفق في  
الاسواق ذكر ذلك في قصة عدم علمه  
بالحديث الذي كان عند أبي موسى في  
الاستئذان ، وهذا في حد ذاته أمر طبيعي  
فمن غاب عن مجلس النبي صلى الله عليه  
وسلم في بعض الاوقات وحضر غيره ،  
سمع من حضر ما لم يسمعه من لم يحضر ،  
فيدري كل واحد ما لم يعلمه الثاني .  
والامثلة على ذلك تفوق الحصر فمثلا :  
كان حكم المسح على الخفين عند علي  
وحذيفة وغيرهما ، وجهلته عائشة وابن  
عمر وأبو هريرة ، وكان حكم الجدة عند  
المغيرة ومحمد بن مسلمة وجهله أبو بكر  
وعمر ... وتقدم في عرضية الخلاف  
شيء من ذلك ..

قال ابن القيم (٢) وهذا باب واسع لو  
تبعناه لجاؤا سفرا كبيرا ...

الدافع الثالث : تفاوت الصحابة في

(٣) اعلام الموقعين ١/٣٥٠

(٤) صحيح البخاري (الشروط) ٣/٢٥٦

(١) صحيح البخاري ٩/١٣٣

(٢) اعلام الموقعين ٢/٢٥١

ب - وسأل عمر رضي الله عنه أبا واقد الليثي عما كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاتي الفطر والاضحى ، وقد صلاهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أعواما كثيرة<sup>(٣)</sup> .

## ٢ ( دوافع الخلاف في عصر الصحابة :

تتلخص دوافع الخلاف المهيئة لحدوثه منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم - في دافع قوي قد بسط اجنحته على ارجاء كثيرة من الوطن الاسلامي ، ذلك هو تفرق الصحابة في الامصار اما للتبليغ والفتيا ، أو للجهاد والمرابطة أو للحكم والقضاء ، فنجم عنه أنهم بقدمهم الى بيئات جديدة واعراف مختلفة وعادات متميزة عما ألفوه بجزيرة العرب الاقرب الى البساطة أن يختلفوا في تغطية تلك الحاجات المختلفة بما نهلوا منه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين هم متفاوتون بادىء ذي بدء في مقدار محصلة كل منهم كما سبق بيانه ، الامر الذي انعكس على

في سورة الانشقاق آية ٨ : ﴿ فسوف يحاسب حسابا يسيرا ﴾ معارضته لقوله صلى الله عليه وسلم « من حوسب عذب »<sup>(١)</sup> ، وبين لها ان الحساب اليسير المشار اليه في الآية هو العرض ، أما من نوقش الحساب فانه يهلك .

وأما تفاوتهم في الحفظ والنسيان : فهذا أشد تأثيرا من سابقه ، وحدوثه مشاهد من كل احد في نفسه ، وتكراره أمر واقع منذ زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم . ومن شواهد ذلك :

أ - قصة عمر بن الخطاب وعمار بن ياسر رضي الله عنهما في الرجل يجنب في السفر . . ونسيان عمر لذلك وتذكير عمار له . وملخصها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل عمر وعماراً في حاجة فأجنب عمار وتمعك بالصعيد فلما عادا اخبراه ، فأرشدتهما صلى الله عليه وسلم الى أن التيمم ضربة للوجه وللكفين ، وقد نسي عمر فذكره عمار بذلك<sup>(٢)</sup> .

(٣) الترمذي بشرح تحفة الاحوذى ٣٢٥/١

(١) الحديث بمعناه في البخاري « كتاب العلم » ٣٧/١

(٢) صحيح البخاري ٩٦/١



(٣) دوافع الخلاف في زمن التابعين وتابعيهم :

جدت امور في زمن التابعين ومن بعدهم أسهمت في حصول الخلاف وحدوثه أهمها دافعان أساسيان :

الدافع الاول : بروز اتجاهين تزعما  
حركة الفقه الاسلامي وانحصر نشاطه  
فيهما وهما اتجاه اهل الحديث ، واتجاه  
اهل الرأي .

فأهل الحديث سموا بذلك لكثرة رواية  
حديث الرسول صلى الله عليه وسلم بينهم  
في الحجاز ، ولقلة حاجتهم الى استعمال  
الرأي والاجتهاد ، ولندرة الحوادث  
المعقدة لديهم <sup>(١)</sup> .

ولكراهتم الخوض بالرأي ، ولتهييهم من الفتيا والاستنباط الا للضرورة القصوى ، فقد حصروا همهم برواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أسهموا في تدوين السنة ، . . والتمعن في الفحص عن غريبها ونوادرها - حتى بلغ ما يحصل عليه أحدهم من الحديث فوق مائة

المتلقين عنهم في كل قطر اسلامي ، كما حدثتنا عنه كتب الطبقات ، بما معه أصبح لكل مدرسة ميزتها شبه الخاصة نتيجة لما صب فيها من وعاء علم الصحابة الذين حلوا بها ، ذلك أن مدرسة الكوفة التي كان زعيمها ومؤسسها الاول عبد الله بن مسعود وغيره قدمت عطاء لا يشبه من كل جهة عطاء مدرسة المدينة المنورة ومكة المكرمة اللتين كان بهما الى جانب الخلفاء الاربعة : أمثال عبد الله بن عمرو وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأبي موسى الاشعري رضي الله عنهم جميعا ، من حيث اشتهار الاولى بالاخذ بالرأي ، والثانية بتقديم الحديث على ما سواه ، لتوفره بأيديهم .

واذا أردنا حصر القول : فإن مصرا من  
الامصار الاسلامية تضافرت عوامل ظهور  
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه  
أكثر من غيره فمرد ذلك الوحيد هو تجمع  
عليه من صحابته صلى الله عليه وسلم فيه  
بحجم فاق غيره مما أنتج تباين تلك  
الامصار في حيازة السنة والذي نشأ  
عنه اختلاف الاجتهادات .

(١) المدخل الفقهي لمصطفى الزرقا ١٧٨/١

حنيفة ، ثم انحصرت نسبة الرأي بعد ذلك في أبي حنيفة وأصحابه .

يقول علي حسن فيما يتعلق بالرأي من الناحية التاريخية<sup>(٣)</sup> : ان الرأي كان موجودا في عصر الصحابة ، وكذلك التابعين . . . وكان الاختلاف يرجع الى اختلاف البلدان والاصحاب بها . . . وكان الاخذ بالرأي بعد عصر التابعين ، استمراراً على الطريق الاول غير أن العراقيين مهروا فيه ، وحذقوه وتوسعوا فيه .

ويقول الشهرستاني<sup>(٤)</sup> لأن أكثر عنايتهم بتحصيل وجه القياس والمعنى المستنبط من الاحكام . . . وذكر قول أبي حنيفة رحمه الله : علمنا هذا رأي ، وهو أحسن ما قدرنا عليه . .

ويعلل ذلك ابن خلدون بقوله<sup>(٥)</sup> وكان الحديث قليلا في أهل العراق فاستكثروا من القياس ومهروا فيه . ووصفهم احمد امين<sup>(٦)</sup> أنهم أكثروا من رأيت لو كان

طريق فما فوقها فكشف بعض الطرق ما استتر في بعضها الاخر . وعرفوا محل كل حديث من الغرابة والاستفاضة ، وأمكن لهم النظر في المتابعات . . والشواهد وظهر لهم أحاديث بذلك لم تظهر لاهل الفتوى من قبل وناظروا في الحكم بالصحة وغيرها ، فانكشف لهم ما خفي من حال الاتصال والانقطاع حيث بلغ مجموع ما روي من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قرابة أربعين ألف حديث . . .<sup>(١)</sup>

وأما أهل الرأي : فهم فريق من العلماء المعجبين بطريقة عبد الله بن مسعود الذي كان يمر عليه حول لا يقول قال رسول الله ، فاذا قالها أخذته الرعدة ، وكان معجبا بآراء وطريقة عمر بن الخطاب ، حيث كان عاملا من قبله على العراق ، وكان يقول لو سلك الناس واديا وشعبا وسلك عمر واديا وشعبا لسلك وادي عمر وشعبه<sup>(٢)</sup> ثم تأثر بابن مسعود علقمة بن قيس النخعي ثم ابراهيم النخعي ، ثم حماد شيخ أبي

(٤) الملل والنحل للشهرستاني ص ٤٧٨

(٥) مقدمة ابن خلدون ص ٤٤٦

(٦) فجر الاسلام ص ٢٤١

(١) حجة الله البالغة لشيخ ولي الله الدهلوي ٣١١/١

(٢) اعلام الموقعين لابن القيم ٢٠/١

(٣) نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامي لعلي حسن عبد

القادر ص ٢٢٠

كذا .. حتى سماهم أهل الحديث الحجوي (٣) :

ولهذا لم يزاحم أهل الحجاز على زعامة  
الفقه الا علماء العراق ... وتجدر  
الاشارة الى أنه قد احتدمت أقوى معركة  
فكرية بين أهل الحديث وأهل الرأي ولا  
أحسب ذلك الا نتيجة طبيعية للاختلاف  
الذي هياه اعتداد كل فريق بما عنده من ثمرة  
اجتهادية وثروة حديثة صنعها التنافس على  
زعامة الفقه الاسلامي ، وهو في حد ذاته  
شاهد عملي على دافع للخلاف أوقع  
المباراة والجدل .  
الدافع الثاني : في زمن التابعين ومن  
بعدهم :

تكوين المذاهب الفقهية وابتناؤها على  
قواعد مذهبية :

منذ أواخر القرن الاول وبداية القرن  
الثاني ظهرت النواة الاولى لتكوين  
المذاهب الفقهية ، غير أنها لم تأخذ شكل  
الظهور الواضح كمذاهب مقلدة الا في  
القرن الرابع فما بعده .. ومما دعا الى  
تقليد هذه المذاهب الفقهية الثلاثة عشر

أقول : ويضم الى ما ذكره ابن خلدون  
من أسباب اللجوء الى الرأي كثرة الوقائع  
والمسائل التي واجهها العلماء التي  
تستدعي حلولاً تتناسب وأحوال البيئة  
المتأثرة بحضارة الفرس بالعراق .

ومنها : قلة بضاعتهم من الحديث كما  
سبق أن اشير اليه ، وكثرة الدس والوضع  
في الحديث في تلك البيئة بخاصة وذلك  
الزمان ، لذلك قال ابن الشهاب  
الزهري (١) يخرج الحديث من عندنا  
شبرا فيعود في العراق ذراعا .. »

ومنها بعدهم عن موطن الحديث  
(الحجاز) الذي كان يزخر بحفاظه  
الموثوقين ..

ومنها أن أحاديث الاحكام كانت قليلة  
الظهور في القرن الاول وردحا من القرن  
الثاني (٢) .

ويصلح للتذييل على ذلك قول

(١) نقله الخولي في كتاب مالك بن أنس ص ١٦١ (٣) الفكر الاسلامي ٨٨/٢

(٢) فجر الاسلام بالمكان السابق

وهي : الحسن البصري ، وأبو حنيفة ،  
والاوزاعي ، والثوري ، والليث بن سعد  
ومالك ، وسفيان بن عيينة ، والشافعي ،  
واسحاق بن راهويه ، وأبو ثور وأحمد بن  
حنبل ، وداود الظاهري ، وابن جرير  
الطبري . . .  
ان الخلافة الاسلامية أفضت الى قوم  
تولوها منذ عصر الدولة الاموية بغير  
استقلال بعلم الفتاوى والاحكام مما  
اضطروهم الى اللجوء الى أعيان العلماء  
للاستعانة بهم في هذه الحاجة ،  
فوجدوا منهم اعراضا وعزوفاً عن  
الولايات والقضاء مما حدا بأولئك  
الحكام إلى بذل الحوافز والمغريات  
للمتحمسين من العلماء لبلوغ تلك  
المكانة التي اختفت عنهم بعزوف  
أساطين العلم عنها .  
الدكتور سالم علي الشقفي

